



تحليل العلاقة بين تغيرات عرض النقد و الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

حيدر صاحب صالح

أ.م.د. كاظم سعد الاعرجي

جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعد عرض النقد احد طرفي التوازن النقدي الذي يشكل الطلب على النقود طرف الآخر وهو من المتغيرات النقدية الاساسية التي تم التركيز عليها في النظرية النقدية ، تكتسب تحليل عرض النقد اهمية خاصة سواء في الاقتصاديات الدول المتقدمة او النامية لما لها من اهمية في توجيه السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و المساهمة في رسم السياسة النقدية للأمد الطويل وتحديد معدل نمو عرض النقد بالشكل الذي يتناسب مع الناتج المحلي الاجمالي . تهدف الدراسة الى تحليل وقياس اثر عرض النقد في (الناتج المحلي الاجمالي) للمدة (2003-2020) وتم بناء النموذج القياسي وفق بيانات سنوية باستخدام برنامج (Eviews12) المتمثل في اختبار الكشف عن استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع كما تم استخدام اختبار الحدود (BoundTest) الخاص باختبار التكامل المشترك استناداً على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة القصيرة و الطويلة الاجل بين المتغيرات . توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي لدولة الجزائر للمد القصير .

كلمات مفتاحية : النقد ، اقتصاد، محلي ، الجزائر

Analysis of the relationship between money supply changes and GDP in Algeria

Dr. Kadhem Saad Al-Araji

Haider Sahib Saleh

Karbala University / College of Administration and Economics

Abstract

The money supply is one of the two sides of the monetary balance, which constitutes the demand for money, and the other side, which is one of the basic monetary variables that have been focused on in the monetary theory. Economic stability, contributing to long-term monetary policy and determining the growth rate of the money supply in a way that is commensurate with the gross domestic product. The study aims to analyze and measure the effect of money supply on (gross domestic product) for the period (2003-2020), and the standard model was built according to annual data using the (Eviews12) program, which is a test to detect the stability of time series of variables using the extended Dickie Fuller test, and the Dickie Fuller test was also used The limits (BoundTest) of the cointegration test based on the autoregressive distributed time decelerator model (ARDL) to measure the short and long term relationship between the variables. The study found that there is a relationship between the money supply and the GDP of the State of Algeria for the short term.

Keywords: monetary, economy, local, Algeria

المقدمة

تمثل العلاقة بين عرض النقد و الناتج المحلي الاجمالي ركنا رئيساً من اركان السياسة النقدية وان نجاح السياسة النقدية في أي بلد مرهون إلى حد بعيد بمدى استقرار هذه العلاقة لان عرض النقد يُعدّ واحداً من أهم العناصر التي تحقق التوازن في السوق النقدية و الاستقرار الاقتصادي .

أنّ عرض النقد بوصفه أحد طرفي التوازن النقدي الذي يشكل الطلب على النقود طرفه الآخر من المتغيرات النقدية الاساسية التي تم التركيز عليها في النظريات النقدية أذ ارتبطت تقدم دراسات النظرية النقدية بالتطور الذي شهده الفكر الاقتصادي ابتداءً بالفكر الكلاسيكي و مروراً بالفكر الكينزي واضافاته الكبيرة وانتهاءً بأفكار مدرسة شيكاغو وما لحقها من افكار و التي أعادت الاهتمام إلى النظرية الكلاسيكية في كمية النقود وبأسلوب جوهري جديد ، غير ان معظم هذه الاتجاهات بنيت على اساس تفسير و تحليل الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة في حين عانت الاقتصاديات النامية من تأخر ادخال الاساليب الحديثة في البحث و التحليل و غياب الهياكل النظرية المتكاملة لتحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية .

ومن هنا تبرز أهمية تقدير علاقة عرض وتحليلها النقد في دولة الجزائر مع الناتج المحلي الاجمالي المؤثرة فيه وتبيان العوامل المحددة له ، مما اسهم في رسم السياسة النقدية المناسبة و لجعل عرض النقد اكثر فاعلية وتأثيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

اولا : : أهمية الدراسة :-

- 1- تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة الوصول إلى بناء أنموذج قياسي مناسب لعرض النقد و قياس مدى تأثير هذه المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي) على عرض النقد في المارات العربية المتحدة .
- 2- تحديد العلاقة قصيرة الاجل و طويلة الاجل ليتسنى للمخطط الاقتصادي رسم سياسات نقدية مناسبة ومؤثرة في الاستقرار الاقتصادي وبما يحقق متطلبات النمو الاقتصادي .

ثانيا : مشكلة الدراسة :-

تكمن مشكلة الدراسة في كيفية قياس اثر عرض النقد في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر باستعمال نماذج قياسية مناسبة مع الاخذ بنظر الاعتبار مبادئ النظرية الاقتصادية ، وتقدم هذه البحث إشكالات منهجية وعلمية ، فمن جهة لا بد من مراعاة المبادئ الاقتصادية وحسن استعمال الادوات الرياضية و الاحصائية في التحليل و التقدير .

ثالثا : هدف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى

- 1- معرفة اثر عرض النقد (M3,M2,M1) في الناتج المحلي الاجمالي للدولة الامارات العربية المتحدة .
- 2- تمكين السلطات النقدية من استعمال أدوات السياسة النقدية بما يخدم متطلبات الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة الناتج المحلي الاجمالي المؤثرة في عرض النقد.
- 3- معرفة طبيعة العلاقة بين عرض النقد و بين الناتج المحلي الاجمالي .

رابعا : فرضية الدراسة :

تنتطق الدراسة من الفرضيات التالية :

- 1- هنالك علاقة بين متغيرات عرض النقد و الناتج المحلي الاجمالي .

- 2- وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي و عرض النقد.
- 3- لا يوجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي و عرض النقد .

خامسا : منهجية الدراسة :-

تقوم هذا البحث على اساس التحليل الوصفي و القياسي للعلاقة بين عرض النقد و الناتج المحلي الاجمالي باستعمال سلسلة بيانية زمنية سنوية للمدة (2003-2020) بالاعتماد على الفرضيات التي قدمتها النظريات المتعلقة بعرض نقد ، وعلى عدد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال وكذلك على العوامل الاقتصادية التي افرزها الواقع الاقتصادي لدولة الجزائر وذلك في اطار الاختبارات قياسية حديثة كاختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية، واختبار جرانجر للعلاقة السببية و اختبار التكامل المشترك وفقا لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع .ARDL

سادسا : الحدود الزمانية و المكانية للبحث:-

الحدود الزمانية : شملت المدة (2003-2020)

الحدود المكانية : الجزائر

اولاً- تعريف عرض النقد (Definition of Money Supply):

يقصد بعرض النقد كمية الوحدات النقدية التي تكون لدى الأشخاص، أو النقود الموجودة لدى المؤسسات خلال فترة زمنية معينة، وهو بذلك يعد خزيناً (stock) وليس تدفقاً (flow)، وقد ظهرت مفاهيم متنوعة لعرض النقد وذلك بحسب التطور الاقتصادي للمجتمعات، وعلية فهو يشير إلى وسائل الدفع المحلية المتاحة التي يمتلكها العامة ويقصد "بالعامة" الجمهور (عبد الله، المشهداني، 2014: 65) .

ومنذ الاف السنين أستعمل معدني الذهب والفضة على شكل نقود، وأما في الوقت الحاضر فإنّ عرض النقد يتكون من المسكوكات المعدنية والاوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي وفي أي وقت من الاوقات يمكن لحائزي النقود توديعها في البنوك ومن المتوقع أنّ يحظى بالفائدة شخص آخر (frank shostak، 2000: 71).

وعرّفت مدرسة شيكاغو (Chicago School) المعروف من النقود على أنّه المحدد الرئيس للدخل القومي، أي إنّ المؤشر الذي يرتبط بشكل وثيق مع الدخل القومي، وتؤكد على العلاقة الإحصائية التي بينهما (Murray N. Rothbard، 1978: 143).

ثانياً- مكونات عرض النقد (Components of Money Supply):

يتكون عرض النقد من النقود القانونية أو الالزامية (Legal tender) بنوعها الورقي والمعدني التي يصدرها البنك المركزي، والنقود المصرفية أو نقود الودائع (Deposit Money). (الدليمي، 1990: 581).

1- النقود القانونية (Legal money): هي النقود التي تصدر وفقاً للقانون، وتستند القبول العام والتعامل بها من قوة القانون، ويحكم لزوم قبولها والتعامل بها، وتتمثل بالنقود الورقية، البنكنوت. والنقود المساعدة مثل المسكوكات المعدنية (خلف، 2006: 34) .

2- النقود المصرفية ونقود الودائع (Deposits Money): تعد النقود المصرفية أحدث أشكال النقود وأكثرها تطوراً وارتقاءً وأوسعها انتشاراً كوسيلة للدفع وإبراء الذمم في التعامل، إذ أصبح الشيك أهم أدوات الائتمان في العصر الحديث بل الوسيلة الأولى للوفاء بالمدفوعات النقدية الكبيرة، إذ تتمثل بالتزام مصرف من المصارف بدفع مبلغ معين من النقود القانونية للمودع، بالإضافة إلى أنّها تتمتاز بعدم قابليتها للضياع أو السرقة وسهولة نقلها من مكان إلى آخر (رزق، 2009: 69).

ويمكن تقسيم الودائع إلى الانواع الآتية:

- 1- الودائع الجارية أو تحت الطلب (Demand Deposits):- هو مبلغ من المال يتم توديعه في مصرف معين مقابل التزام هذا المصرف بالسداد عند طلب المودع بوساطة الشيكات، ولا يتم دفع الفوائد على هذه الودائع إلا بشروط معينة كأن تكون مثلاً ذات مبلغ كبير من المال أو بعملة اجنبية، فالودائع الجارية تشكل أهمية نسبية كبيرة من إجمالي الودائع لدى المصارف فهي تحدد قدرة المصارف على منح الائتمانات (القريشي، 2009: 33).
- 2- ودائع التوفير (Saving Deposits):- هي الودائع التي لا تقبلها المصارف فقط وإنما المؤسسات الادخارية الأخرى، وغالباً ما تدفع عليها فوائد وتسحب مبالغها بصورة شخصية وليس على شكل شيكات كما في الودائع الجارية.
- 3- الودائع لأجل أو الودائع الثابتة (Time Deposits):- وهي إتفاق بين المصرف من جهة والمودع من جهة أخرى، على أن لا يتم سحب جزء من المبلغ أو كله إلا بعد انقضاء الفترة، وكلما ازدادت الفترة وازداد مبلغ الإيداع ازدادت الفائدة (خلف، 2006: 239).

ثالثاً/مقاييس عرض النقد (Measures of Money Supply)

هنالك مكونات عدة لعرض النقد وهذه مكونات نجد انها تتفاوت وفقاً لمدى التقدم المصرفي و عادات الجمهور و مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في البلد وبناءً على ذلك سوف نقوم بتوضيح هذه المفاهيم المختلفة لعرض النقد.

أ – الاساس النقدي "M0" Monetary Base :

يعرف الأساس النقدي بأنه أصغر مكون لعرض النقد، ويطلق عليه بالقاعدة النقدية أو النقود ذات القوة العالية ويتألف من العملة في التداول لدى الجمهور مضافاً إليها احتياطات النقد المصارف سواء كانت هذه الاحتياطات النقدية للمصارف نقود حاضرة في خزائن و حسب المعادلة التالية (E.walsh، 2010: 6):

$$M0 = C + R \dots\dots\dots(1)$$

ب – عرض النقد بالمفهوم الضيق "MS1" The Narrow Money Supply :

يقصد به وسيلة الدفع المتداولة في الدولة خلال فترة زمنية معينة ، حيث يطلق عليه الكتلة النقدية ، أي أنها تعتمد على مقدار وسائل الدفع المستخدمة فعلياً في التداول والمحافظة عليها من قبل الأفراد أو المشاريع . الأرصة النقدية الموعودة بوسائل الدفع الفوري (النقود الورقية والنقود المساعدة بالإضافة إلى الودائع الجارية للقطاع الخاص في البنوك التجارية ، كان هذا التعريف سائداً حتى خمسينيات القرن الماضي. والحقيقة المهمة هي أن عرض النقد يعد دينا أو التزام على النظام المصرفي على أساس أن العمل الذي يقوم به الجمهور صادر عن البنك المركزي وأن الائتمان الذي يحصل عليه يتم إنشاؤه من قبل البنوك توضح المعادلة مكونات عرض النقد الضيق (الغالبى ، الاعرجى ، 2016: 47).

$$MS1 = C + DD \dots\dots\dots(2)$$

ج - عرض النقد بالمفهوم الواسع "MS2" The Broad Money Supply :

يعرف عادةً بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية ويرمز له بالرمز (MS2) في الإحصاءات تتكون من عرض النقد الضيق (MS1) مضافاً إليها الودائع الزمنية (الأجلة) والودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية، جرى الركون إلى هذا المفهوم بناء على طروحات ملتون فريدمان Milton Friedman وأنا



شوارتز Anna Schwartz اذ ان المفهوم الضيق لعرض النقد لا يعبر بدقة عن الكميات النقدية المتاحة داخل الاقتصاد وان المفهوم الواسع هو الذي يصنع الإطارات المناسبة لحجم الكلي للنقد وحجتهم في ذلك أن التطور الهيكلي المالي للاقتصادات المتقدمة صناعية قد وفره طائفة متنوعة من الموجودات الممكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وبوقت قصير ويمكن توضيح هذا المفهوم بالمعادلة الآتية(عزي، 2014:50)

$$MS2 = MS1 + SD + STD \dots\dots\dots(3)$$

د – المفهوم الاوسع لعرض النقد (MS3) Broadest Money Supply

يتضمن هذا المفهوم تعريفاً أوسع لعرض النقود على أساس السيولة المحلية (MS2) بالإضافة إلى المدخرات المودعة خارج البنوك التجارية لمؤسسات الادخار وجمعيات الائتمان والادخار وصناديق الادخار. بمعنى آخر ، يشمل المعروض النقدي الالتزامات النقدية وغير النقدية في المؤسسات المالية الوسيطة التي تتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية بالإضافة إلى التزامات المؤسسات المالية الوسيطة وغير النقدية ومؤسسات الادخار الأخرى. ويمكن توضيح هذا المفهوم بالمعادلة الآتية. (Irvin 2008،B:347)

$$MS3 = MS2 + LTD \dots\dots\dots(4)$$

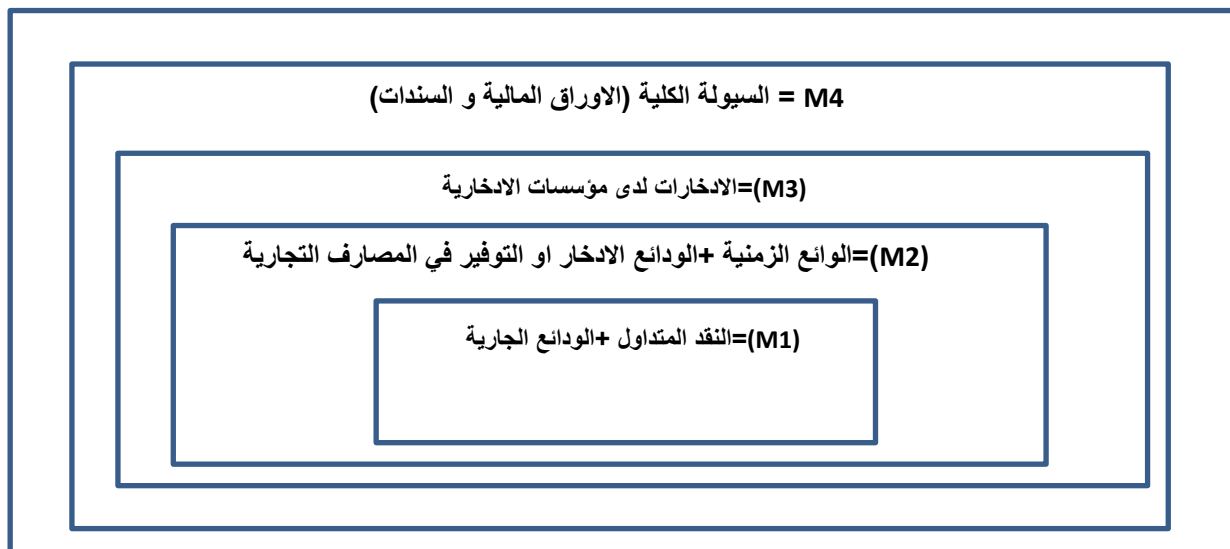
هـ - المفهوم الأشمل لعرض النقد "MS4" Broader concept Money Supply

ويتضمن هذا المفهوم عرض النقد الاوسع MS3 مضافاً اليه الودائع الادخارية المودعة لدى دوائر البريد فضلاً عن شهادات الايداع الادخارية الوطنية إذ إن (MS4) عرض النقد الشامل او عالي السيولة ، (MS3) عرض النقد الاوسع ، (TPoD) اجمالي الودائع البريدية. ، ويمكن توضيح هذا المفهوم بالمعادلة الآتية:(Kavita vats & others, 2014: 417)

$$MS4 = MS3 + TPOD \dots\dots\dots(5)$$

إذ إن (MS4) عرض النقد الشامل او عالي السيولة ، (MS3) عرض النقد الاوسع ، (TPoD) اجمالي الودائع البريدية ، وفي الشكل التالي ادناه يوضح المفاهيم المختلفة لقياس عرض النقد .

الشكل رقم (1) توضيحي يبين المفاهيم المختلفة لقياس عرض النقد



رابعاً / دور السياسة النقدية في عرض النقد concept of Monetary policy

السياسة النقدية (Monetary policy) هي إحدى سياسات الاقتصاد الكلي التي تصممها وتنفذها السلطة النقدية التي يمثلها البنك المركزي. كأن يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار ، الأسعار ، الإنتاج والدخل). (سيجل، 1987: 249)

ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها تلك الاجراءات التي تحاول من خلالها البنوك المركزية التأثير على اوضاع الاقتصاد الكلي من خلال التأثير على المعروض النقدي. (Ne.the somasherar، 2003: 395)

وتعرف ايضا مجموعة الادوات التي من خلالها تتمكن السلطة النقدية (المصرف المركزي) من التأثير على الاوضاع النقدية ، ويعتبر وسيلة الحكومة في السياسة النقدية لإدارة العرض. (وادي، 2010: 175)

وتعرف بأنها الجهد المعتمد من قبل البنك المركزي للسيطرة على المعروض النقدي و شرط الائتمان لغرض تحقيق اهداف اقتصادية واسعة. (Alan Isaacs، 2008 : 290)

ومن هذه الآراء المختلفة للسياسة النقدية يمكن ان نستنتج تعريفا للسياسة النقدية " هي مجموعة من الاجراءات و الادوات النقدية التي يتخذها البنك المركزي من اجل السيطرة على عرض النقد وتحقيق الاهداف الاقتصادية و التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي .

خامساً / أهداف السياسة النقدية objectives of Monetary policy

تسعى السياسة النقدية الممثلة بالبنك المركزي إلى تحقيق جملة من الاهداف وهي :-

أ – **استقرار الاسعار price stability** :وهي من أهم أهداف السياسة النقدية ، إذ تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته في نفس الوقت من خلال معالجة الركود إن وجد. الهدف المنشود من سياسة البنك المركزي للسيطرة على الائتمان وتثبيت المستوى العام للأسعار وبالتالي استقرار قيمة النقود ، الأمر الذي يؤدي إلى معالجة الاختلال في توزيع الدخل والثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية ، والتي تساهم بالدرجة الأولى في جذب الاستثمارات ورفع مستوى النشاط الاقتصادي. (staff country reports، 2001: 16)

ب – توازن ميزان المدفوعات Balance of payments : يسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على الاستقرار في سعر الصرف والذي ينجم عن تعزيز الثقة في العملة الوطنية. (طاقة، 2008: 356)

ج - تحفيز النمو الاقتصادي Stimulation of economic groth : تسعى السياسة النقدية إلى تحفيز أو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يحقق زيادة حجم الدخل القومي ، ونمو الناتج المحلي الاجمالي. من خلال تشجيع الاستثمار وعلاقته بأسعار الفائدة اذ تقوم السياسة النقدية باتباع سياسة النقدية توسعية وتخفيض سعر الفائدة مما يشجع على الاستثمار. (محمود، 2019: 36)

د – تحقيق التوظيف الكامل Achieve full employment : تسعى السياسة النقدية إلى توظيف الموارد الاقتصادية بالشكل الامثل ، وعدم وجود طاقات انتاجية عاطلة ، وان تقوم السياسة النقدية باتخاذ اجراءات كفيلة للقضاء على البطالة بين افراد المجتمع. (الدوري، السامرائي، 2013: 159)

ساساً / الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product

يعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) مؤشراً متميزاً جداً لمتابعة التقلبات الاقتصادية ، سواء اكانت قصيرة ام متوسطة او طويلة الاجل ، ويمكن من خلاله قياس كمية السلع و الخدمات في بلد ما في فترة

زمنية معينة ويعرف الناتج المحلي الاجمالي " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات الناتجة خلال فترة زمنية معينة باستخدام الموارد الاقتصادية وبمعنى اخر هو القيمة النقدية بالأسعار الجارية لكل السلع والخدمات في البلد خلال مدة زمنية عادةً سنة (صقر، 1983: 36)

سابعاً / العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي :-

يتأثر عرض النقد بالكميات المصدرة من البنك المركزي اي النقد الورقية المصدرة الذي يتحدد استناداً للناتج المحلي الاجمالي كالآتي، (كنعان، 2012: 396) :-

$$\text{كمية النقد} = \frac{\text{مجموع السلع و الخدمات خلال سنة}}{\text{سرعة تداول النقدي}}$$

فكلما يزداد وينمو الناتج المحلي الاجمالي تزداد معه كميته النقود المعروضة وذلك؛ لأن النقود اداه دفع تساعد في تصريف السلع والخدمات ، فإذا ازداد الناتج المحلي الاجمالي من غير زيادة في المعرض النقدي سوف يتسبب في حالات الركود للاقتصاد الوطني، اما اذا ازداد عرض النقد بدون ما يقابله زياده في الناتج المحلي فانه سوف تحصل ضغوط تضخمية؛ لذا حددت النظريات الاقتصادية كمية الاصدار السنوية للنقود بما يعادل نصف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، مثلاً إذا زاد الناتج بمعدل (10%) فإن على السلطة النقدية زيادة العرض النقدي بمعدل (5%) من أجل تحقيق نمو متوازن بين الناتج و النقد.

ان أي تغير يحصل في عرض النقد سوف يؤدي مباشرةً إلى تغير في الناتج المحلي الاجمالي ، أي عند قيام السلطة النقدية بزيادة عرض النقد أي انها تتبع سياسة نقدية توسعية فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض سوف يدفع إلى زيادة حجم الاستثمارات وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة و الاستثمارات ، وسوف يزداد الدخل بمقدار المضاعف الذي بدوره سوف يولد الطلب الكلي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، أما في حال اتباع سياسة انكماشية من قبل السلطات النقدية فإنه سوف يحدث العكس ، لا نها سوف تقلص من عرض النقد للحد من حالات التضخم في الاقتصاد ، وبالتالي فإن هذا الاجراء سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وبالمقابل سوف ترتفع اسعار الفائدة وبالتالي سوف تقل الاستثمارات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وهذا الانخفاض سيسبب انخفاض في الدخل بمقدار المضاعف ، أي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ، ومن خلال هذه العلاقات نستدل بان عرض النقد له تأثير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي ويرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقد ،(الغالبى، الجبوري، 2008: 12)

رابعاً /تطور العرض النقدي في الجزائر نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري

تُعَدُّ الجزائر من الدول النامية ذات الطبيعة الريعية ، وقد قامت الجزائر بإصلاحات متعددة في العصر الحديث على شكل مراحل كان لها اثر كبير في السياسة النقدية وفي نشاط البنك المركزي يتصف الاقتصاد الجزائري بانه اقتصاد ريعي مرتبط بشكل كبير بقطاع النفطي ،فقد شهدت الجزائر كبقية اقتصادات الدول المصدرة للنفط بداية هذا القرن تزايد في تدفقات العملات الاجنبية بسبب الارتفاع اسعار هذا الاخير ،وهو الامر الذي فتح الباب امام تدفقات مالية اجنبية للجزائر مكنها من زيادة مستوى احتياطي الصرف الاجنبي لها ،وهو ما شكل تحديات امام السلطة الجزائرية للتعامل مع هذه الاحتياطات بطريقة تجنب الاقتصاد الآثار الضارة لهذه الوفرة المالية من خلال تكييف وتفعيل السياسة النقدية امام الوضع الجديد بما يجعلها تستفيد من هذه الوفرة والتي من بينها الوصول لتحقيق هدف استقرار الاقتصادي (عبد المنعم السيد علي، 1985: 220)

من اجل تحليل الوضع النقدي الذي يشهدها الاقتصاد الجزائري خلال المدة من (2003- 2020) سوف نعمل على تحليل تطور عرض النقد في الجزائر

1- الكتلة النقدية و تطورها في الاقتصاد الجزائري

للسلطة النقدية - في مختلف الدول - أهمية كبيرة في عرض النقد وتنظيم إصداره بما يتوافق مع أهدافها الاقتصادية، وهو ما يستدعي اتباع سياسات وسيطرة السلطة النقدية (البنك المركزي) ، لعرض النقد و العوامل التي يمكن ان تؤثر فيه بزيادة او النقصان ، وفي الجزائر يتكون عرض النقد من (النقد القانونية ، الودائع تحت الطلب ، والودائع لأجل)

أ – الإصدار النقدي : تعد وظيفة الإصدار النقد في الجزائر من مسؤوليات بنك المركزي ، وهو ما نصت عليه المادة (4) من قانون النقد و القرض ، التي نصت على ان تكون للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية ، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه.

ب – الائتمان المصرفي : تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقد من خلال الائتمان والقروض المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقد الودائع إذ اشار قانون النقد و القرض (90/10) إلى ذلك في نص المادة (70) التي جاء فيها (ان البنوك فقط هي المؤهلة الوحيد للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من (66) إلى (68) أي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القرض ، واخيرا خلق وسائل الدفع و تسيرها (علي صاري، 2014: 7)

2- تطور عرض النقد في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الكتلة النقدية عن السيولة في سوق النقدية فهي مهمة جدا تقاس على اساسها الوضع الاقتصادي لبلد اذا كان في حالة جيد ام لا ، وفي الجزائر لتطور الكتلة النقدية في الجزائر أثر واضح على الاقتصاد ويتكون عرض النقد والمتمثل فيما يأتي (بلعاش ميادة، 2015 : 227) :-

أ – عرض النقد الضيق (M1) : يتكون من الأوراق النقدية أضف إلى ذلك الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية .

ب – عرض النقد الواسع (M2) : ويعني عرض النقد لواسع الذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي)، ويشمل الموجودات النقدية و شبه النقدية التي المتمثلة في الودائع الأجلة.

ج – عرض النقد الاوسع (M3) : تتمثل في السيولة الاجمالية التي تمثل (الودائع الاجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد ، شركات التأمين ، صناديق الادخار ، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية). ويوضح الجدول التالي تطور عرض النقد (M1,M2,M3) في الجزائر خلال المدة (2003-2020) :-

جدول رقم (1) تطور عرض النقد (M1,M2,M3) في الجزائر (2003-2020) ، مليون دينار

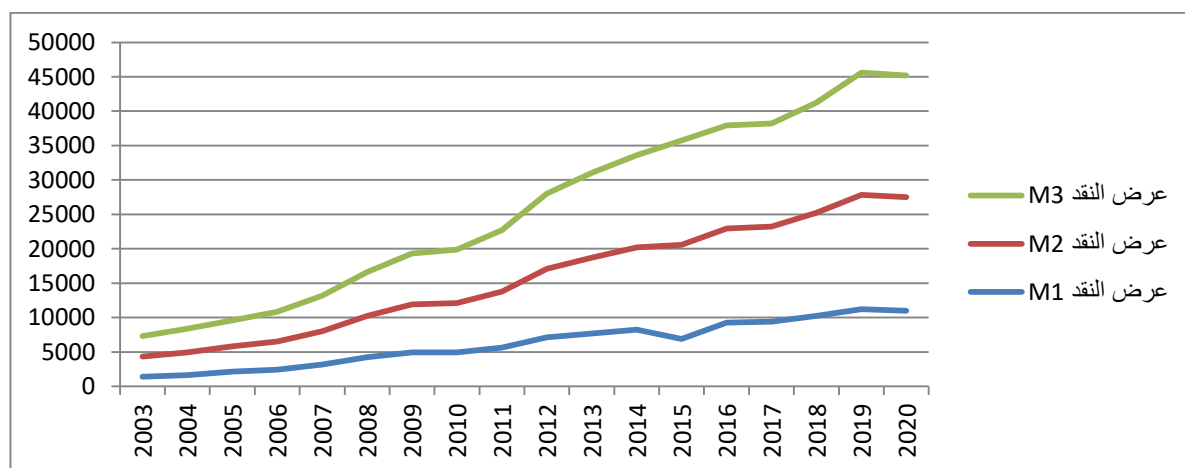
سنة	عرض النقد M1	معدل النمو % M1	عرض النقد M2	معدل النمو % M2	عرض النقد M3	معدل نمو M3
2003	1643500	---	3299500	--	3429600	---
2004	2165700	32.3	3644400	10.4	3802700	10.8
2005	2437500	12.0	4070400	11.6	4346400	14.2
2006	3177800	34.4	4827600	18.6	5163400	18.7
2007	4233600	29.1	5994600	24.1	6373300	23.4
2008	4964900	17.2	6956000	16.0	7415800	16.3
2009	4944400	-0.4	7173100	3.1	7751500	4.5



14.7	8898200	13.7	8162800	14.0	5638500	2010
23.2	10963200	21.6	9929200	26.6	7141700	2011
12.7	12364100	10.9	11015100	7.5	7681500	2012
8.5	13422800	8.4	11941500	7.3	8249800	2013
13.0	15170100	14.6	13686800	-16.3	6903000	2014
-1.4	14949100	0.1	13704500	34.1	9261200	2015
0.2	14980700	0.8	13816300	1.5	9407000	2016
6.8	16010400	8.3	14974600	9.1	10266100	2017
10.8	17742200	11.1	16636700	9.1	11204100	2018
-0.2	17701200	-0.7	16510700	-2.0	10979200	2019
6.5	20635300	7.4	17746100	9.2	11994300	2020
النمو المركب %M3		النمو المركب %M2		النمو المركب %M1		المدة الزمنية
13.7		13.2		20.2		2008-2003
11.8		11.3		5.7		2014-2009
3.4		3.7		3.4		2019-2015
10.1		9.9		11.6		2020-2003

المصدر / من اعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية ، الاحصائيات النقدية و المالية ، على الموقع ، www.bank-of-algeria.dz

شكل رقم (1) يوضح معدل النمو في عرض النقد (M1,M2,M3) في الجزائر للمدة (2003-2020)



المصدر / الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1)

من خلال معطيات الجدول (1) والشكل (1) السابق نلاحظ ان عرض النقد في الجزائر شهد تطوراً كبيراً خلال الفترة المدروسة ، في عام 2003 سجلت مؤشرات عرض النقد . اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (1643500) مليون دينار ، يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (3299500) مليون دينار وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (3429600) مليون دينار . وفي عام 2004 ارتفعت

مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (2165700) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (32.3%). يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (3644400) مليون دينار و بمعدل نمو (10.4%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (3429600) مليون دينار وبمعدل نمو (10.8%). وفي عام 2006 ارتفعت مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (3177800) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.4%). يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (4827600) مليون دينار و بمعدل نمو (18.6%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (5163400) مليون دينار وبمعدل نمو (18.7%). وفي عام 2008 ارتفعت مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (4964900) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (17.2%). يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (6956000) مليون دينار و بمعدل نمو (16.0%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (7415800) مليون دينار وبمعدل نمو (16.3%) ، ونلاحظ خلال المدة من عام (2003 – 2008) مؤشرات عرض النقد تزداد و كأعلى نسبة نمو للكتلة النقدية خلال المدة المحددة ويرجع تفسيره إلى سببين اساسيين و هما (بابا عبد القادر، 2006: 3)

- الزيادة في الارصدة النقدية الصافية الخارجية ، التي تمثلت بأاساسيات خلق النقود من النظام البنكي .
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي اقرته الدولة فقد خصصت له مبلغ (7)مليار دولار امريكي أي (520)مليار دينار جزائري .

وفي عام 2009 انخفض مؤشر عرض النقد الضيق (M1) اذ بلغ (4944400) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (-0.4%) ، يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (7173100) مليون دينار و بمعدل نمو (3.1%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (7751500) مليون دينار وبمعدل نمو (4.5%). رغم الارتفاع القوي لنفقات الجارية مقارنة بتطورها في 2009 ، في تخفيف عرض النقد . فضلا عن ذلك يسهم لامتصاص الفعلي لفائض السيولة البنكية من طرف بنك الجزائر في التعقيم ، في حين تعمل زيادة الاحتياطات الاجبارية على الرفع من القاعدة النقدية في ظرف يتميز باستقرار المضاعف النقدي (البنك الجزائري ، 2010: 166)

وفي عام 2014 انخفض مؤشر عرض النقد الضيق (M1) اذ بلغ (6903000) مليون دينار وبمعدل (-16.3%) ، يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (13686800) مليون دينار وبمعدل نمو (14.6%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (15170100) مليون دينار وبمعدل نمو (13.0%) وقد ارجع محافظ بنك المركزي ذلك إلى التأثير بالأزمة الاوروبية وانخفاض حجم صافي الاصول الخارجية التي تعتبر المصدر الاساس أو المصدر الاول للنشاط النقدي (محمد لكصاسي ، 2013: 22)

وفي عام 2015 ارتفع مؤشر عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (9261200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.1%). يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (13704500) مليون دينار و بمعدل نمو (0.1%) ، وانخفض عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (14949100) مليون دينار وبمعدل (-1.4%). وفي عام 2016 ارتفعت مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (9407000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.5%). يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (13816300) مليون دينار و بمعدل نمو (0.8%) ، وانخفض عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (14980700) مليون دينار ، وانخفض عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (14980700) مليون دينار وبمعدل (-0.2%) وهذا الانخفاض يرجع إلى اسباب اهمها (البنك المركزي الجزائري ، 2016: 131):-

- الانخفاض الحاد في اسعار النفط الذي بدا في عام 2015 إلى 2016 في حدث عجوزات كبيرة في الرصيد الاجمالي الميزان المدفوعات .



- التقلص الذي يعتبر عن الاحتياط النقدي الناجم عن هذه العجزات .
- النمو الضعيف او شبة معدوم في عرض النقد الواسع (M2) في 2016

وفي عام 2020 ارتفع مؤشرات عرض النقد الضيق (M1) اذ بلغ (11994300) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (9.2%) ، بالمقارنة بالسنة السابقة 2019، يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (17746100) مليون دينار و بمعدل نمو (7.4%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (20635300) مليون دينار وبمعدل نمو (6.5%) . حدوث الازمة العالمية انتشار الوباء (فيروس كورونا كوفيد-19) التي تسببه بزيادة الانفاق الحكومة و الافراد.

اما معدل النمو المركب للمدة (2020-2003) لعرض النقد (M1,M2,M3) من الجدول

- (2008-2003) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (20.2%) و عرض النقد الواسع (M2) (13.2%) و عرض النقد الاوسع (M3) (13.7%) مسجلة بذلك اعلى نسبة ارتفاع في معدلات النمو .
- (2014-2009) سجلت معدلات النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (5.7%) و عرض النقد الواسع (M2) (11.3%) و عرض النقد الاوسع (M3) (11.8%).
- (2020-2015) سجلت معدلات النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (3.4%) و عرض النقد الواسع (M2) (3.7%) و عرض النقد الاوسع (M3) (3.4%).
- (2020-2003) سجلت معدلات النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (11.6%) و عرض النقد الواسع (M2) (9.9%) و عرض النقد الاوسع (M3) (10.1%) .

خامسا / مؤشر نمو الناتج المحلي في الجزائر

سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2003 اذ بلغت (12169175.396) مليون دينار، وكذلك سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لنفس العام اذ بلغ (5252321) مليون دينار، وبما ان (GDP) احد المغيرات الاقتصادية المحددة للاستقرار الاقتصادي ، من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، بالاعتماد على البيانات المدرجة في الجدول رقم (2) الآتي :

جدول رقم (2) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة للجزائر للمدة (2020-2003) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار ثابتة (2012) (1)	النمو بالأسعار ثابتة % (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (3)	النمو بالأسعار جارية % (4)
2003	12169175.396	-	5252321.0	-
2004	12692449.938	4.3	6149117.0	17.0
2005	13441304.4843	5.9	7561984.0	22.9
2006	13669806.6606	1.7	8501636.0	12.4
2007	14134580.087	3.4	9352886.0	10.0
2008	14473810.0091	2.4	11043704.0	18.0
2009	14705390.9693	1.6	9968025.0	-9.7
2010	15234785.0442	3.6	11991564.0	20.3
2011	15676593.8104	2.9	14588532.0	21.6
2012	16209598.0	3.4	16209598.0	11.1
2013	16663466.744	2.8	16647919.0	2.7



3.4	17228598.0	3.8	17296678.4803	2014
-2.9	16712686.0	3.7	17936655.584	2015
4.7	17514635.0	3.2	18510628.5627	2016
7.7	18876176.0	1.3	18751266.734	2017
8.0	20393524.0	1.1	18957530.6681	2018
0.5	20501058.0	1.1	19171055.9748	2019
-10.3	18383800.0	-5.2	18170603.5701	2020
النمو المركب	الفترة	النمو المركب	الفترة	
13.2	2003-2008	2.9	2003-2008	
9.5	2009-2014	3.0	2009-2014	
1.6	2015-2020	0.2	2015-2020	
7.2	2003-2020	2.5	2003-2020	

المصدر / البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ،
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc>

- العמוד 2، 4 و النمو المركب من عمل الباحثان

وفي عام 2005 ازداده (GDP) الاسعار الثابتة زاد بمعدل نمو (5.9%) ليصل إلى (1344130.44843) مليون دينار مقارنة بالعام السابق وكذلك زاد (GDP) الجارية بمعدل نمو (22.9%) ليصل إلى (7561984) مليون دينار، وان سبب هذا التغير ارتفع أسعار النفط العالمية بنحو (42%) العام الماضي وزاد إنتاج الجزائر بنسبة (5.7%) (البنك المركزي الجزائري، 2005 : 15) .

وفي عام (2009) انخفض (GDP) الاسعار الثابتة و بمعدل نمو (1.6%) بزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لأسعار الثابتة حيث بلغ (14705390.9693) مليون دينار مقارنة بعام 2008 حيث بلغ معدل النمو (2.4%) ليصل إلى (14473810.0091) مليون دينار ، كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبمعدل نمو منخفض (-9.7%) ليصل إلى (9968025) مليون دينار مقارنة بالعام (2008) حيث بلغ (11043704) مليون دينار، وذلك وكما اشار لها تقرير البنك المركزي الجزائري هو التأثير بالازمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل الاصول الخارجية (عبد الله البحري، 2021: 336)

وفي عام (2010) زاد معدل نمو بمقدار (3.6%) ليصل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الثابتة إلى (15234785.0442) مليون دينار وكذلك زاد معدل نمو (20.3%) الناتج المحلي الاجمالي لأسعار جارية ليصل إلى (11991564) مليون دينار وتستمر هذه الزيادة بمعدلات النمو بسيطة ومتقاربة. وفي عام (2015) زادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الثابتة اقل من العام السابق حيث سجل (3.7%) ليبلغ (17936655.584) مليون دينار بالمقارنة مع (2014) حيث كان معدل النمو (3.8%) ليبلغ (17296678.4803) مليون دينار، كما سجل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية انخفاضا بلغ (-2.9%) لينخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى (16712686) مليون دينار مقارنة بالعام (2014) الذي حقق معدل نمو (3.4%) ليصل إلى (17228598) مليون دينار ، "وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط ، ابتداء من (2014) واستمراره حتى سنة (2015) صدمة كبيرة على الاقتصاد ، لا سيما على المالية العامة و الحسابات الخارجية" (البنك الجزائري المركزي ، 2015: 7).

في عام (2020) انخفض معدل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الثابتة الذي بلغ (-5.2%) و ليصل إلى (1817060.35701) مليون دينار، مقارنة بعام (2019) فقد بلغ معدل النمو (1.1%) وليصل إلى (19171055.9748) مليون دينار، وكما انخفض معدل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية



الذي بلغ (10.3%-) و ليصل إلى (18383800) مليون دينار، مقارنة بعام (2019) حيث بلغ معدل النمو (0.5%) و ليصل إلى (20501058) مليون دينار، وذلك بسبب انتشار الوباء العالمي جائحة كورونا

سادسا / قياس علاقة عرض النقد بالنتائج المحلي الاجمالي في الجزائر

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية . كما موضح في الجدول (3) يتضح استقرار السلسلة ، ان الناتج المحلي استقر عند الفرق الاول (بدون قاطع واتجاه) عند مستوى معنوي (5%)، اما عرض النقد الضيق M1 فقد استقر عند مستوى (قاطع و اتجاه) عند مستوى معنوي (5%)، اما عرض لنقد الواسع M2 فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع) و (قاطع واتجاه عام) عند مستوى معنوي (1%) و (5%)، كذلك عرض النقد الاوسع M3 فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع) و (قاطع واتجاه عام) عند مستوى معنوي (5%) و (10%) .

جدول (3) اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لدولة الجزائر

المتغيرات	المستوى						الفرق الاول					
	a		b		c		a		b		C	
	intercept		Trend and intercept		NONE		intercept		Trend and intercept		NONE	
	t	t	t	t	t	t	t	t	T	t	T	T
	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة
GDP	-1.67	-2.66	-0.97	-3.29	1.83	-1.60	-2.45	-2.67	-2.73	-3.31	**	
M1	-0.41	-2.67	**	-4.55	-3.71	2.49	-1.60					
M2	0.14	-2.66	-2.96	-3.29	4.65	-1.60	*	-4.43	-3.95	-4.21	-3.75	-0.10
M3	0.60	-2.66	-2.56	-3.29	4.58	-1.60	**	-380	-3.06	-3.70	-3.31	-0.54

a تعني الانحدار يحتوي على (قاطع) .

b تعني الانحدار يحتوي على (قاطع و اتجاه عام) .

c تعني الانحدار (بدون قاطع واتجاه عام) .

*, **, *** تعني معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10% على التوالي

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج E-views12.

بما ان بعض المتغيرات استقرت على المستوى والاخرى على الفرق الاول ، يمكن استخدام نموذج ARDL الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة

دالة الناتج المحلي الاجمالي

1 - تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي $GDP = F(M1, M2, M3)$ باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL يوضح نتائج التقديرية لدالة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات مستقلة هي ($R\text{-squared} = 0.992672$) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (99.26%) من التغير الحاصل في



المتغير التابع . اما قيمة (Adjusted R-squared= 0.984297) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند المستوى (1%)

جدول (4) نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الجمالي (GDP) الجزائر

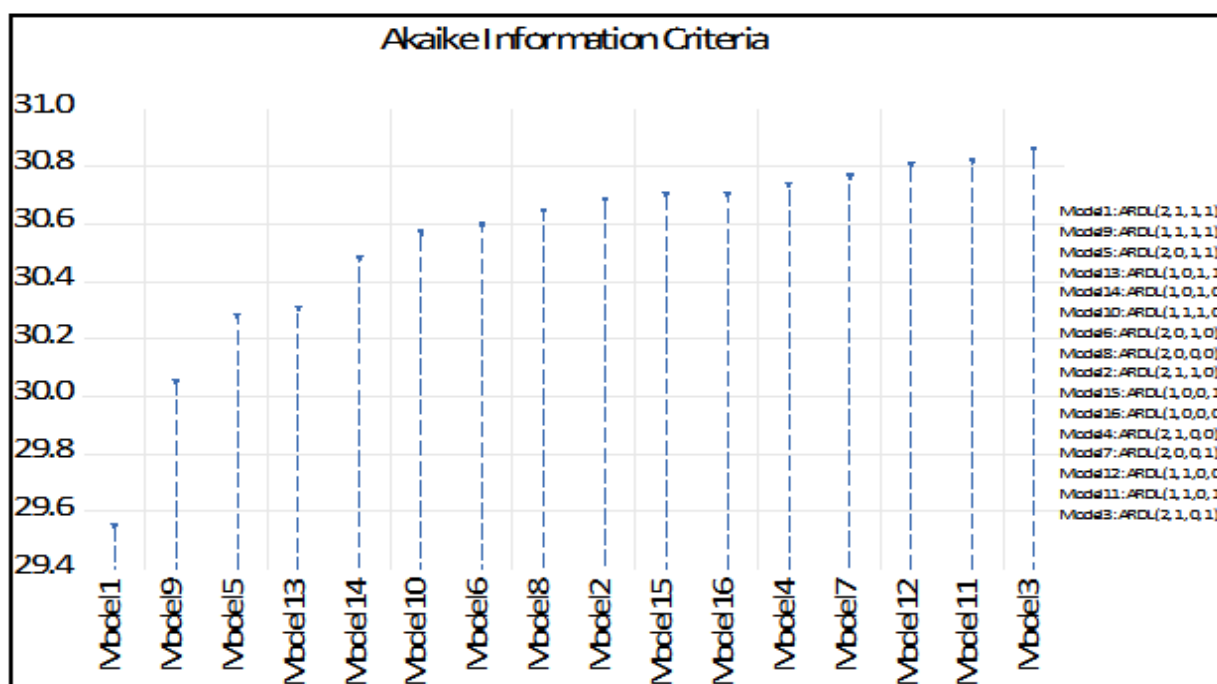
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.287069	0.338069	-0.849142	0.4239
GDP(-2)	-0.656758	0.265946	-2.469520	0.0429
M1	0.427451	0.262665	1.627361	0.1477
M1(-1)	0.937788	0.304684	3.077903	0.0179
M2	2.061337	0.572703	3.599315	0.0087
M2(-1)	-4.325869	0.913290	-4.736580	0.0021
M3	-1.162642	0.432743	-2.686683	0.0312
M3(-1)	4.243111	1.009490	4.203221	0.0040
C	6120531.	1479813.	4.136016	0.0044
R-squared	0.992672	Mean dependent var		14717270
Adjusted R-squared	0.984297	S.D. dependent var		4340395.
S.E. of regression	543904.2	Akaike info criterion		29.54926
Sum squared resid	2.07E+12	Schwarz criterion		29.98384
Log likelihood	-227.3940	Hannan-Quinn criter.		29.57151
F-statistic	118.5279	Durbin-Watson stat		2.592399
Prob(F-statistic)	0.000001			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

ان فترة الابطاء المثلى هي (2,1,1,1) كما يوضح الشكل البياني (2) وفق معيار Akaike، اذ ان المدة المثلى هي التي تعطي اقل قيمة



شكل (2) فترات الابطاء المثلى



شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

2- اختبار الحدود Bounds Test

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة الناتج (GDP) في الجدول (5) ، ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (5.589381) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى و البالغة (4.66) عند مستوى معنوي (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم

جدول (5) اختبار الحدود Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.589381	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج E-views12.

3- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity
نلاحظ من الجدول (6) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية عدم ، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (6) اختبار عدم ثبات التباين

Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.483944	Prob. F(8,7)	0.3081
Obs*R-squared	10.06514	Prob. Chi-Square(8)	0.2605
Scaled explained SS	1.761316	Prob. Chi-Square(8)	0.9875

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

ب - اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Serial correlation LM Test
نلاحظ من الجدول رقم (7) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

جدول رقم (7) اختبار الارتباط التسلسلي

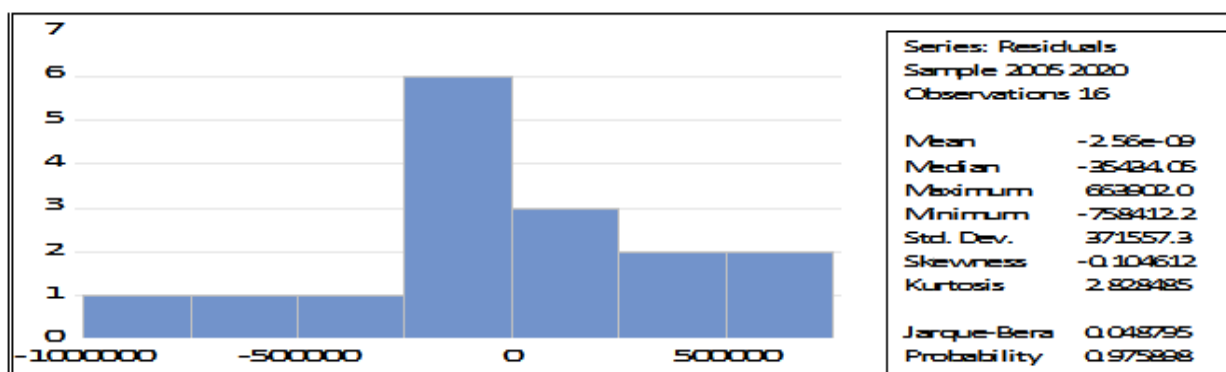
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.293301	Prob. F(2,5)	0.3526
Obs*R-squared	5.455096	Prob. Chi-Square(2)	0.0654

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

4- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Hisogram-Normality Test

من الشكل الموضح انه يتبع التوزيع الطبيعي لان (probability= 0.975898) اكبر من (5%).

شكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

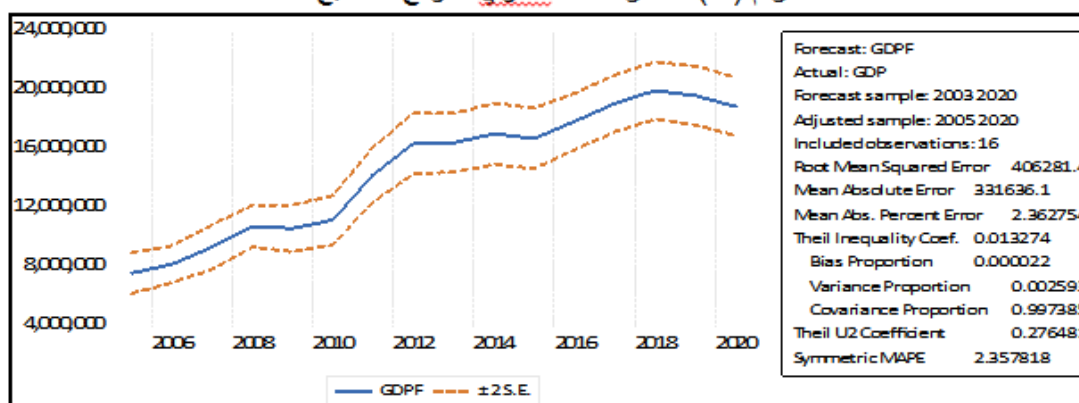


شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

5 - اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى النتائج الشكل رقم (4) ان نتائج معامل ثايل (t) مقدارها (0.013274) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.000022) وكانت قريبة إلى الصفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.002593) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.997385) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها

الشكل رقم (4) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

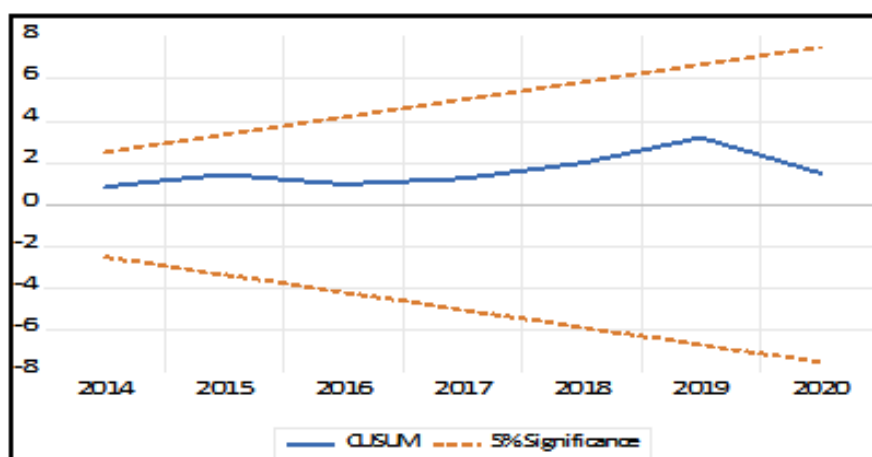


شكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

6- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (5) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST)، اذ يوضح شكل بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعاملات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%)

الشكل (5) الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



الشكل البياني من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج E-viewss

7- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل



يوضح الجدول (8) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ ، فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان التغير في الناتج المحلي الاجمالي لسنة السابقة له تأثير موجب في الناتج المحلي الاجمالي لسنة الحالية بمقدار (0.656758) عند مستوى معنوي (1%) ، كما ان زيادة عرض النقد (M1) له تأثير موجب على الناتج المحلي الاجمالي في الوحدة الواحدة بمقدار (0.427451) عند مستوى معنوي (5%) ، اما ان زيادة عرض النقد (M2) له تأثير موجب على الناتج المحلي الاجمالي في الوحدة الواحدة بمقدار (2.061337) عند مستوى معنوي (1%) ، ان زيادة عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع الاسعار نتيجة لزيادة الطلب مما يشجع المنتجين على زيادة العرض للوصول إلى حالة التوازن في السوق بين العرض والطلب ، اما معلمة تصحيح الخطأ $(CointEq(-1)^*)$ سالبة ومعنوية بلغت (-1.943827) عند مستوى معنوي (1%) ، أي بمعنى من الأخطاء في الاجل القصير أي تحتاج إلى (0.514) حتى بلوغ التوازن في الاجل الطويل ، وهذا يدل على ان سرعة التكيف سريعة جدا .

جدول رقم (8) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Std. Error	t-Statistic			Prob.
0.149304	4.398801			0.0032
0.137908	3.099543			0.0173
0.378532	5.445612			0.0010
D(M3)	-1.162642	0.287761	-4.040299	0.0049
CointEq(-1)*	-1.943827	0.293321	-6.626958	0.0003
R-squared	0.905096	Mean dependent var		764667.7
Adjusted R-squared	0.870585	S.D. dependent var		1206100.
S.E. of regression	433885.4	Akaike info criterion		29.04926
Sum squared resid	2.07E+12	Schwarz criterion		29.29069
Log likelihood	-227.3940	Hannan-Quinn criter.		29.06162
Durbin-Watson stat	2.592399			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

وفق النتائج معالم الاجل الطويل التي يوضحها الجدول (9) فإن كل من (M1) و (M2) ليس لها تأثير معنوي طويل الاجل في الناتج المحلي الجمالي عند مستوى (1%) ، وذلك بسبب ان جزء كبير من الناتج يعتمد على الصادرات النفطية ، اما (M3) فلها تأثير في اجل الطويل عن طريق جذب الاستثمار الخارجي التي تساهم في زادة الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم (9) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	0.702346	0.238193	2.948645	0.0214
M2	-1.164986	0.490224	-2.376435	0.0491
M3	1.584745	0.385404	4.111908	0.0045
C	3148702.	265215.6	11.87224	0.0000
EC = GDP - (0.7023*M1 -1.1650*M2 + 1.5847*M3 + 3148701.7190)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

الاستنتاجات

- 1- ان الناتج المحلي استقر عند الفرق الاول (بدون قاطع واتجاه) عند مستوى معنوي (5%)، اما عرض النقد الضيق M1 فقد استقر عند مستوى (قاطع و اتجاه) عند مستوى معنوي (5%)، اما عرض لنقد الواسع M2 فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع) و (قاطع واتجاه عام) عند مستوى معنوي (1%) و (5%)، كذلك عرض النقد الاوسع M3 فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع) و (قاطع واتجاه عام) عند مستوى معنوي (5%) و (10%) .
- 2 - ان النتائج التقديرية لدالة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات مستقلة هي (R-squared =0.992672) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (99.26%) من التغير الحاصل في المتغير التابع .
- 3 - ان زيادة عرض النقد (M1) له تأثير موجب على الناتج المحلي الاجمالي في الوحدة الواحدة بمقدار (0.427451) عند مستوى معنوي (5%)، اما ان زيادة عرض النقد (M2) له تأثير موجب على الناتج المحلي الاجمالي في الوحدة الواحدة بمقدار (2.061337) عند مستوى معنوي (1%) ، ان زيادة عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع الاسعار نتيجة لزيادة الطلب مما يشجع المنتجين على زيادة العرض للوصول إلى حالة التوازن في السوق بين العرض والطلب
- 4- أن كل من (M1) و (M2) ليس لها تأثير معنوي طويل الاجل في الناتج المحلي الجمالي عند مستوى (1%) ، وذلك بسبب ان جزء كبير من الناتج يعتد على الصادرات النفطية ، اما (M3) فلها تأثير في اجل الطويل عن طريق جذب الاستثمار الخارجي التي تساهم في زادة الناتج المحلي الاجمالي .

التوصيات

- 1 – إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية و الدقة في اتخاذ القرار وذلك من خلال اعطاء استقلالية أكثر للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها وتحديد اهدافها .
- 2 – السعي لتفعيل ادوات السياسة النقدية غير المباشرة من خلال بناء ثقة أكثر جدية بين المجتمع و النظام المالي في الجزائر .
- 3 – تفعيل السياسة النقدية من خلال وضعها على اساس موضوعية و اقتصادية من طرف مختصين و خبراء أو اقتصاديين و ماليين دون ادخال الحسابات السياسية ، وان تسعى لتحقيق اهدافها و التي تنمي من الاقتصاد الوطني

المصادر

- 1- بخيت ،حيدر نعمة، مطر ، فريق جياذ ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1997-2009 ،جامعة الكوفة ،2012
- 2- تويج ،رعد حمود عبد الحسين ، الطلب على النقود وإدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010 .
- 3- جوارتيني ،جيمس ، استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطبع والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1988.
- 4- حداد ،اكرم، هذلول ،مشهور، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2005.
- 5- خلف ،فليح حسن، النقود والبنوك " ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، اربد ، الاردن ،الطبعة الاولى، 2006.
- 6- خليل، سامي ،"اقتصاديات النقود والبنوك" ، شركة كاظمه للنشر ،الكويت، 1982 .



- 7- الدليمي ، عوض فاضل اسماعيل ، "النقود والبنوك" ، دار الحكمة للطباعة والنشر ،جامعة بغداد ، 1990.
 - 8- الدوري ، زكريا، السامرائي ،يسرى، البنك المركزي والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2013، ص159.
 - 9- رزق ، ميردا زغلول، نقود وبنوك، جامعة بنها كلية التجارة، مصر، 2009.
 - 10- سيجل ،باري، ترجمة عبد الله منصور، عبدالفتاح عبد الرحيم عبدالمجيد، النقود والبنوك وجهة نظر النقديين، دار المريخ للطباعة و النشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
 - 11- طاقة ،محمد ، وآخرون ، اساسيات علم الاقتصاد- الجزئي و الكلي، اثراء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، ط1، 2008.
 - 12- عبدالله، رائد عبد الخالق، المشهداني ،خالد احمد فرحان: "النقود والمصارف"، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
 - 13- عبد القادر، بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، بشار ، 25-26 ابريل 2006
 - 14- القرشي ،محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الاثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
 - 15- محمود ،رمزي، التسيير الكمي- سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، دار التعليم الجامعي، مصر(الاسكندرية)، ط1، 2019.
 - 16- وادي ،حمود حسين، وآخرون، النقود و المصارف، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ، 2010
- المصادر الاجنبية

¹ - Frank Shostak, the Mystery of the Money Supply Definition, the Quarterly Journal of Austrian Economics VOL. 3, NO. 4 (Winter 2000).

² - Murray N. Rothbard, Austrian Definitions of the Supply of Money, From New Directions in Austrian Economics, edited with introduction by Louis M. Spadaro. Kansas City: Sheed Andrews and Mcmeel 1978.

3- For More Information: Marc D. Morris and John R. Walter, Certificates of Deposit, Federal Reserve Bank of Richmond, Virginia, 1998.

4- Ne.the somasherar, development and environmental economics, published by. K Gupta for new age interna onal (p), Ltd, printed in India, 2003.

5- Alan Isaacs, A dictionary of finance and banking, published by oxford university press, New york, fourth edi on, 2008

6-IMF, staff country reports, Iceland : selected issues and statistical Appendix, Washington ,D.C,2001.